ISSN 2170-0796

الملامح الأساسية للزراعة بالجزائر وإشكالية نقص المياه

سفيان عمراني أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
و عضو مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/جامعة قالمة
البريد الالكتروني: sofiane24000@gmail.com

تبعا لما ورد في مختلف التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر، فإنّ المساحة الكلّية للأراضي العامّة في الجزائر تقدّر بحوالي 238 مليون هكتار ؛ تحتلّ الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية بما يقارب 43مليون هكتار، أي ما نسبته 17.8 %من المساحة الكلية للبلاد، هذا وتشغل المساحة الزراعية المستغلّة حوالي 8.5 مليون هكتار، أي ما يقارب 20% من المساحة الزراعية الإجمالية. وفي المقابل ؛ فإنّ المساحات المسقية ضعيفة، وتتراوح في حدود 12 %من المساحة الزراعية المستغلّة، ما يعني خضوع أكثر من 88% من الزراعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي انتاجية متدنية في بعض الأحيان، وهذا في ظل المناخ الذي يسود البلاد من مناخ جاف وشبه جاف في الشمال، ومناخ صحراوي بالجنوب الجزائري، وكذا التنوّع الذي تعرفه الجزئر في النظام البيئي، ممّا خلق تنوّعا في الأصناف النباتية، الحيوانية وتربية الحيوانات، حيث يقدّر نصيب الفرد من المساحة المزروعة ب 0.24 هكتار، وهذا ناتج عن نقص الموارد المائية، حيث تقدّر امكانيات الجزائر من المياه إجمالا ب 19 مليار م3 سنويا؛ ضف إلى ذلك فإنّ حوالي 80% من المساحة الكلّية عبارة عن صحراء أين تنعدم الأمطار، وتركّز معظمها في الشمال. ناهيك على أنّ الجزائر تقع على غرار 17 بلدا افريقيا يعاني من عجز في المياه في خانة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المائية إذا ما أخذنا بعين الإعتبار عتبة الندرة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أو تلك المحددة من طرف البنك العالمي ب 1000 م3 سنويا لكل ساكن. ومع ذلك فإن التقلبات المناخية غير المتحكم فيها و الملاحظة في العشريتين الأخيرتين أظهرت الطابع العشوائي لحصص السدود و الطبقات الجوفية، ممّا حسّس ذوي القرار بضرورة اللجوء إلى الموارد الأخرى مثل تحلية مياه البحر و إعادة استعمال المياه القذرة المطهرة.

وبهذا فالزراعة الجزائرية تتميّز بهيمنة الزراعة المطرية، حيث أنّها تمثّل ما يقارب 88% من الأراضي الزراعية المستغلّة. وهذه الخاصيّة الأساسية تزداد بسبب:

ضعف التساقط، حيث أنّ حوالي 1.2 مليون هكتار فقط من الأراضي الزراعية المستغلة تتلقّى كميّة من الأمطار تفوق 450 ملم، ممّ تسمح باستغلال زراعة مطرية مستدامة؛

سيطرة المناطق الجافّة وشبه الجافّة، كما أشرنا إليه آنفا.

إنّ هذين المؤشّرين يكشفان مدى هشاشة القطاع الزراعي وتبعيته المطلقة للموارد المائية، وذلك لضمان استقرار الإنتاج بالتوافق مع الإحتياجات الوطنية، ويبيّنان كذلك وجوب عقلنة استعمال المياه نظرا لمحدودية الإحتياطات المائية.

فالقطاع الزراعي في الجزائر لا يزال يجابه متاعب نقص المياه المخصصة للسقي، مما أدى إلى بقاء مساحات واسعة بورا غير مستغلة، مع هجرة العشرات من الفلاحين للقطاع الحيوي تعرض فضاءات أخرى للإهمال، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي واعتماد المستثمرين على الحفر العشوائي للآبار لغرض توفير الحاجيات.

كما تجدر الإشارة، فإنّ متطلبات القطاع الزراعي تتمثّل أساسا في: طلب اجتماعي لتكثيف شبكة تربية المواشي وتزويد سكان الأرياف النائية والمنعزلة بالمياه ؛ اضافة إلى طلب اقتصادي لتعزيز أجهزة الإنتاج وتأمين الإنتاج الزراعي، لهدف استراتيجي للأمن الغذائي.

ISSN 2170-0796

وعلى صعيد آخر، فإنّ هذه الوضعية المزدوجة المتّسمة بالطلب المتزايد على المياه لاستقرار سكان الأرياف والإنتاج الزراعي بتحقيق الهدفين السلم الإجتماعي والأمن الغذائي، حيث أنّ العرض قليل وفي أغلب الأحيان محصورا، فمن المستعجل التحكّم من خلال وضع إطار للتشاور والتنسيق ما بين القطاعات، للوصول إلى تخصيص وتلبية أمثل للموارد المائية.

وفي هذا الشأن، فقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا خاصا يهدف إلى تعميم السقي الاقتصادي للأراضي الفلاحية (السقي المحوري والسقي بالرش)، علما أنّ 70% من الأراضي المسقية حاليا تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، الشيء الذي دعا إلى وضع برنامج خاص من طرف الوزارة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي من 30% حاليا إلى أكثر من 66% في آفاق العام 2014

وفي ذات السياق، فقد تمّ اقتراح–حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية– تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه عن طريق التوسيع وإعادة تحويل أنظمة السقي بالجاذبية المتوفرة الى أشكال أخرى مقتصدة للمياه، وتخصيص لقطاع الفلاحة ما يعادل حجم المياه المعبئة بواسطة محطات التحلية واللجوء إلى المياه غير التقليدية المحصل عليها عن طريق معالجة المياه المستعملة. هذا وستصل الأراضي المسقية عن طريق الأنظمة المقتصدة للمياه إلى 900 ألف هكتار آفاق العام 2014، حيث ستمثل 66% من المساحة الإجمالية المسقية، المقدرة حسب الأهداف التي حددتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بمليون و640 ألف هكتار نفس الفترة.

وسيتطلب تزايد الأراضي المسقية المبرمجة أيضا حجما نظريّا من المياه يقدر بـ 12مليار متر مكعب، الأمر الذي يفوق الكمية المتوفرة من المياه المتوقعة من طرف وزارة الموارد المائية في إطار المخطط الوطني للماء ممّ يستوجب اللجوء إلى الأنظمة المقتصدة للمياه، لأنّ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة في مجال توسيع المساحات المسقية، وضمان الأمن الغذائي يتطلب تعبئة كافة الموارد المائية، لتصل نسبة المساحة المسقية الكلية إلى 20% آفاق العام 2014.

إنّ كل هذه العمليات تتوخّى مواجهة احتمالين اثنين: تلبية كافة الحاجيات (من مياه الشرب والري) لكافة المناطق في حالة هطول الأمطار بنسبة متوسطة ؛ تغطية مجمل الحاجيات من مياه الشرب ونسبة 60% من حاجيات الري في حال الجفاف. وبالتالي تنمية المردود الفلاحي وتنويعه سعيا لتحقيق الأمن الغذائي من منطلق تحقيق الوفرة المائية أو الأمن المائي.

قائمة المصادر:

خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري"دراسة تحليلية للفترة2005_2011"**، بحث مقدم في اليوم الدراسي حول واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يوم 25 أفريل 2013.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، **منشور وزاري مشترك يتعلق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية**، وثيقة خاصّة، الجزائر.

خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 27-28 ماي 2013

Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, **programme de l'économie de l'eau (2010_2014)-objectifs et impactes-**, bulletin spécial.